

ما لا تم فقط **حرمنا على التائب** البت بالدخول على اللم والام
 بالبعد على البت بناء على ما مر **فصل** في خيار
 العتيقة لو عتقت تحت من به رقب ولو بيعت ما ثبت
لها الخيار في فسخ النكاح قبل الدخول وبعد لانها تغير بين
 في رقب والاصل في ذلك ان يرد عتقت فخرها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وكان زوجها عبدا فاخترت نفسها وراه
 مسلم **الا اذا كان** عتقها قبل الوطى ووقع **في مرض الموت**
 اي موت سيدها وبعد موته وكان قد اوصى باعتاقها **والثالث**
 من ماله لا يحتمل سقوط المهر مع قيمتها بان لا يحتمل قيمتها
 ثلث ماله الا بالمهر فلا خيار لها لان خيارها يسقط مهرها
 وهو من حيلة المالك فيضيق الثلث عن الوفاها فلا تقوم كلها
 فلا خيار يسوا كان المهر دينا ام عينا ببدل الزوج او ببدل سيدها
 وهو باق او بالف بخلاف ما لو عتقت بعد الوطى او قبله وهي
 تزوج من الثلث مع سقوط المهر اما اذا سقطت عتق بمهرها
 وبعضها الاخر رقب او عتقت تحت حرة او عتقا معا فلا
 خيار لها لان ما حدث لها من الكمال منصرف به الزوج
وهو اي الخيار فوري كخيار الغيب في البيع **فان عتق**
 الزوج قبل فسخها او معه **بطل خيارها** لزال الضر ولو
 مات انقطع خيارها وهذا لا يخفى لا يحتاج الى الرفع الى الحاكم
 لانه ثابت بالقبض والاجماع **فصل** فيما يقضى
 وطى الخائض في القبل قد تقدم انه يحرم التمتع بها فيما بين

المرء

السرة والركبة بوطى وغيره **المشرد** الوطى في القبل اما في
 الدبر فخرام في الخفيض وغيره كما صرح به الاصل هنا وهو ظاهر
بين لمن وطى الخائض في قبيلها اذا كان عامدا اغتارا واعلمنا
 بالختار به وبالحيض ان يتصدق **بدينار** ان وطىها في
اوبال الدم وينصفه ان وطىها في ادياره **خبر** اذا وقع الوطى
 اهلده وهي خائض ان كان دما احمر فليصدق بدينار وان
 كان اصفر فليصدق بنصف دينار **رواه ابو داود** والحاكم
 وصححه وكالخائض فيما ذكره **كتاب الصدقات**
هو يفتح الصاد ويحذف كسرهما ما وجب بنكاح او وطى او لغوي
 يضع قصرا كارضاع ويقال له مهر والاصل في ذلك قبل الاجماع
 قوله تعالى واتوا النساء صدقاتهن حلة ومول صلى الله عليه وسلم
 لم يرد الزوج التمس ولو خاتما من حديد رواه الشيخان
وكما صح مما صح صدقا وهو **نوعان سمي** في العقد ومهر
مثل فالاول يستقر بالوطى وان حرم لغيره حيف او وطى في بر
 لقوله تعالى وكيف ما جزونه وقد افضى بعضكم على بعض
 ولا سنيها معا طهره لان وطى الشهمة بوجده فوطى النكاح
 اولى **وثبت احدهما** في نكاح صحيح لانتهاء العقد به
 ويستثنى من ذلك ما لو قتلنا لامرأة بنفسها او قتلها سيدها
 فانه يسقط مهرها وما اذا اصدقها عينا فتلقت قبل القبض
 فالمستقر مهر المثل **لا يسمى** كما سياتي وخروج بالوطى والوطى
 عنهما كما استدلال منيته والمباشرة في غير الزوج والخالوة

كان

ح
عنه في غير الخبير اما
المعنى فلا تشارك عليه

الى

Copyrighted material